قال بأنهما معربان قال بتثنيتهما حقيقة ومن قال بأنهما مبنيان قال جيء بهما على صورة المثنى وليسا
مثنيين حقيقة وهو الأصح لأن من شرط التثنية قبول التنكير وأسماء الإشارة ملازمة للتعريف كما ذكره
في شرح الشذور وفي حالة الرفع وضعا على صيغة المثنى المرفوع وفي حالتي الجر والنصب وضعا على
صيغة المثنى المجرور والمنصوب فقوله أولا وإنما أعرب هذان وهاتان يقتضي أنهما مثنيان حقيقة
كالقول الأول وقوله ثانيا لمجيئهما على صورة المثنى يقتضي أنهما ليسا بمثنيين حقيقة كالقول الثاني
وإذا اجمع بين طرفي كلامه أنتج كونهما معربين مع عدم تثنيتهما وهذا قول ثالث لم أقف عليه النوع الثالث
الشبه الاستعمالي وهو أن يستعمل الاسم استعمال الحروف وهو المراد بقول النظم وكنيابة عن الفعل بلا
تأثر وكافتقار أصلا وضابطه المنطوق على جزئياته أن لم يلزم الاسم طريقة من طرائق الحروف الدالة على
المعاني كأن ينوب الاسم عن الفعل في معناه وعمله ولا يدخل عليه عامل من العوامل فيتأثر فيه لفظا أو
محلا فأما قول زهير ولنعم حشو الدرع أنت إذا ... دعيت نزال ولج في الذعر
من الإسناد إلى اللفظ أي إذا دعيت هذه الكلمة وقوله فيتأثر بالنصب جواب النفي المنصب على
الدخول الناشئ عنه التأثير يفهم منه أن العامل قد يدخل ولا يؤثر مع أن العوامل اللفظية لا يدخل على
أسماء الأفعال بالاتفاق كما صرح الموضح به في باب الإضافة فلو اقتصر على نفي الدخول كما فعل في المشبه
به الآتي لكفاه ولكنه حاول شرح قول النظم بلا تأثر الذي لو حذف وجعل الألف في قوله أصلا ضمير
تثنية عائدا على النيابة والافتقار أو للإطلاق والحذف من الأول لدلالة الثاني والأصل كنيابة أصلا
وافتقار أصلا لسلم مما نقله الشاطبي عن بعض الشيوخ حيث قال وهذا أعني بلا تأثر لا محصول له
فإن تقديره من شرط بناء اسم الفعل أن لا يكون العامل مؤثرا في لفظه وهذا أمر نتيجة وجوب البناء لا شرطه
ولا سببه فحاصل المعنى على هذا من شرط بناء اسم الفعل أن لا يكون معربا وهذا محال انتهى ولما ورد
المصدر النائب عن فعله لأن نيابته عن الفعل عارضة في بعض التراكيب كما صرح به بخلاف اسم الفعل
فإن نيابته عن الفعل متأصلة في المرتجلات ومنزلة منزلة المتأصلة في المنقولات وهذا أمر الشرح
بناء اسم الفعل وإعراب المصدر النائب عن فعله مع أن كلا منهما نائب عن الفعل وإلا فما الفرق فليتأمل
وكان يفتقر الاسم افتقارا متأصلا إلى جملة اسمية أو فعلية فالأول وهو الذي ينوب عن الفعل ولا
يدخل عليه عامل كهيهات وصه وأوه من أسماء الأفعال فإنها أي فإن هيهات وصه وأوه نائبة عن بعد
بضم العين واسكت وأتوجع على طريق اللف والنشر على الترتيب فهيهات نائبة عن فعل ماض وهو بعد
وصه نائبة عن فعل أمر وهو اسكت وأوه نائبة عن فعل مضارع وهو أتوجع ولا يصح أن يدخل عليها شيء
من العوامل اللفظية والمعنوية فتتأثر به على القول الصحيح أنها لا محل لها من الإعراب وقد بسطت
الخلاف في ذلك في باب اسم الفعل فأشبهت من الحروف ليت ولعل مثلا ألا ترى أنهما نائبان عن الفعل
فليت نائبة عن أتمنى ولعل نائبة عن أترجى ولا يدخل عليهما عامل أصلا فضلا عن أن يتأثر به واحترز
الناظم بانتفاء التأثر من المصدر النائب عن فعله نحو ضربا في قولك ضربا زيدا فإنه أي ضربا نائب
عن اضرب وهو مع هذا أي مع كونه نائبا عن الفعل معرب وذلك لأنه منصوب بالفعل المحذوف
وجوبا والتقدير اضرب ضربا كما تقدم إذا ناب عن أن والفعل يدخل عليه العوامل اللفظية فيتأثر

والمصدر [illegible] لا [illegible]
عن الفعل [illegible]
[illegible]

فيه مقول في الرفع أعجبني ضرب زيد وفي النصب كرهت ضرب عمرو وفي الخفض عجبت من ضرب
وبهذا التقدير يندفع ما قيل إن التمثيل غير مطابق للحكم والثاني وهو الذي يفتقر افتقارا متأصلا
إلى جملة كإذ وإذا من ظروف الزمان وحيث خاصة من ظروف المكان وحيث لي العمائم نادر وكالذي
والتي من الموصولات ألا ترى أنك تقول جئتك إذ فلا يتم معنى إذ حتى تقول جاء زيد ونحوه من
الجمل وكذلك الباقي من الظروف والموصولات فإنها أشبهت الحروف بأسرها في افتقارها في إفادة
معناها إلى ذكر متعلقها افتقارا متأصلا إلى جملة لأنها إنما وضعت لنسبة معاني الأفعال إلى الأسماء
واحترز بذكر الأصالة المستفادة من قول الناظم أصلا من نحو يوم في هذا يوم ينفع الصادقين
صدقهم فيوم في قراءة الرفع خبر هذا وهو مضاف بدليل حذف تنوينه إلى الجملة بعده ومن الفعل
ومفعوله وفاعله والمضاف أبدا مفتقر إلى ذكر المضاف إليه في إفادة معناه ولكن هذا الافتقار
عارض في بعض التراكيب ويزول في بعضها ألا ترى أنك تقول صمت يوما إذا أخبرت عن الترك
وسرت يوما إذا أخبرت عن الإيجاد ولا يحتاج في تمام معنى يوم إلى شيء آخر واحترز بذكر الجملة من نحو
سبحان من أسماء المصادر وعند من الظروف فإنهما مفتقران بالأصالة لكن افتقارهما إلى مفرد لا إلى الجملة
تقول سبحان الله وجلست عند زيد فلذلك أعربا انتصابا على المصدرية والظرفية والناصب
لسبحان فعل محذوف تقديره أسبح والناصب لعند جلست وما ذكر من أن سبحان ملازم للإضافة
هو المشهور وقال الفخر الرازي سبحان مصدر لا فعل له فيستعمل مضافا وغير مضاف وإذا لم يضف
ترك تنوينه فقيل سبحان من زيد أي براءة منه كقوله سبحان من علقمة الفاخر وإنما منع من الصرف
لأنه معرفة وفي آخره ألف ونون انتهى بحروفه وأما استعمال عند غير مضافة كقولهم كل عند لك عندي
لا يساوي نصف عندي فمن كلام المولدين وليس بلحن خلافا للحريري بل كل كلمة ذكرت مرادا بها لفظها
فسائغ أن تتصرف تصرف الأسماء وأن تعرب وتحكى أصلها قاله في المغني ثم استشعر اعتراضا بأن اللذين
واللتين وأيا من الموصولات معربة مع أنها مفتقرة بالأصالة إلى جملة فأجاب بقوله وإنما أعرب اللذان
واللتان وأي الموصولة في نحو اضرب أيهم أساء بنصب أي لأن جملتها صلة تامة فسقط القول بأن
أيا هنا مبنية على الضم لإضافتها وحذف صدر صلتها وهذا إنما هو على شرط المسألة لأن حذف صدر
الصلة مشروط فيه أن يكون حينئذ مفردا ومتى كان حينئذ جملة امتنع حذفه كما سيأتي لضعف الشبه
متعلق بقوله أعرب بما عارضه متعلق بضعف من المجيء بيان لما متعلق بعارضه على صورة التثنية
متعلق بالمجيء وهو راجع إلى اللذين واللتين وفيه البحث السابق في هذين وهاتين وبما عارضه من
لزوم الإضافة إلى مفرد راجع إلى أي واحتمل الشبه الإهمالي وضابطه أن يشبه الاسم الحرف المهمل في كونه غير
عامل ولا معمول كأسماء الأصوات والأعداد المسرودة قبل التركيب وفواتح السور وأدخله ابن مالك
في بعض كتبه في الشبه المعنوي وأدخله غيره في الاستعمالي وأدخل الشاطبي أسماء الأصوات في قول
النظم وكنيابة عن الفعل بلا تأثر وقال لأنها أعطي من المقصود في الزجر والإسناد عاما يعطيه الفعل
لو كان الزجر أو الإسناد عاملا من يخاطب وحمل حكاية الأصوات كغاق وقف على أسماء الأصوات ذكره في
باب اسم الفعل وهذا حكم ما أشبه الحرف من الاسم وأما ما سلم منه من مشابهة الحرف فمعرب وهو

Copyright ... Saud University